

## نظرة على تجارة الخضار والفواكه في سورية

إعداد:

م. زينة سليمان

قسم السياسات التجارية

دمشق- 2015



## 1- مقدمة

تحوز محاصيل الخضار والفواكه على اهتمام الدولة السورية باعتبارها مكوناً هاماً من مكونات سياسة الأمن الغذائي للبلد نظراً لقيمتها الغذائية العالية، كما أنها تشكل مصدراً هاماً لزيادة الدخل لكل من المنتجين والعاملين بسبب العائد المرتفع لهذه المحاصيل واحتياجها إلى نسبة كبيرة من اليد العاملة، إضافة إلى ذلك فهي تدخل في العديد من الصناعات الغذائية و في تنمية التجارة الخارجية.

وقد شهدت تجارة الخضار والفواكه السورية تطوراً كبيراً في السنوات التي سبقت الحرب المفروضة على سورية نتيجة سياسات الانفتاح التجاري التي اعتمدها الحكومة في تلك الفترة، فقد ساهمت التشريعات المتعلقة بتسهيل وتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير في تحقيق قفزات كبيرة في نمو المستوردات والصادرات وخاصة بعد السماح باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو مقيدة وفتح المجال لتصدير معظم السلع، كما حرصت الحكومة على دعم الأنشطة التصديرية لتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات فعملت على إنشاء عدة هيئات لتحسين جودة الصادرات والترويج لها، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات تبادل التجارة الحرة مع دول عربية وإقليمية.

إلا أن الحرب المفروضة على سورية منذ بداية العام 2011 ألحقت ضرراً جسيماً بالاقتصاد السوري على كافة الأصعدة بما فيه القطاع الزراعي، ليس فقط بسبب تقلص المساحات المزروعة بل بسبب هجرة اليد العاملة الزراعية، وصعوبة تأمين مستلزمات الزراعة من بذار وسماد وعلف، بالإضافة إلى تأمين المحروقات للري بعد زيادة أسعاره، مما أدى إلى انخفاض كميات الإنتاج وتراجع الصادرات، فقد شهدت تجارة الخضار والفواكه هبوطاً حاداً في الصادرات مع زيادة بحجم الواردات وبالتالي سجل الميزان التجاري انخفاضاً في العام 2011 بحوالي 1010.11 و2744.65 مليون ل.س على التوالي عما كانت عليه في العام 2010، كما أن تعطيل الطرق التجارية والعقوبات الاقتصادية العربية والدولية الظالمة المفروضة على سورية أثرت بشكل مباشر في تمويل التجارة الخارجية، فبات التصدير والاستيراد صعباً بسبب العقوبات المفروضة وارتفاع أسعار الشحن والتأمين على البضائع التي تتأثر أجورها بشكل مباشر بالنزاعات والحروب، وكخطوة لكسر حاجز العقوبات وتحسين البنية التجارية اتبعت الحكومة سياسة التوجه نحو أسواق خارجية بديلة في دول شرقية صديقة أهمها روسيا وإيران فضلاً عن العراق الشقيق ، فقد بدأت الحكومة السورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتفعيل مفاوضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، من جهة أخرى اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الائتماني مع إيران. وأخيراً كما أشارت وزارة الزراعة في الجمهورية العربية السورية فقد اتفقت الحكومتان السورية والعراقية في شهر شباط من العام 2013 على أن تقوم سورية بتصدير كافة المنتجات الزراعية السورية غير المنتجة في أراضي العراق وفق جدول المواقيت الزراعية (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2013، ص. 12).

## 2- واقع تجارة الفواكه والخضار السورية خلال الفترة (2001-2012)

### 1-2 الاتجاه العام للتجارة السورية في الفواكه والخضار:

تميزت تجارة الخضار والفواكه السورية بنمو ملحوظ خلال الفترة (2001-2012)، حيث يبين الشكل (1) و(2) أن الميزان التجاري كان رابحاً خلال كامل الفترة بالنسبة للخضار مسجلاً أعلى فائض في العام 2006 بكمية قدرها 2118.5 ألف طن، وفي العام 2007 بالنسبة للقيمة حيث بلغ 22098.2 مليون ل.س في ذلك العام، بينما كان الميزان التجاري للفواكه رابحاً خلال الفترة المدروسة باستثناء العام 2004 الذي شهد عجزاً بمقدار 36.15 ألف طن وبقية 409.83 مليون ل.س في الميزان التجاري، وقد سجل الفائض الأعلى في العام 2010. (الشكل 3 و 4).

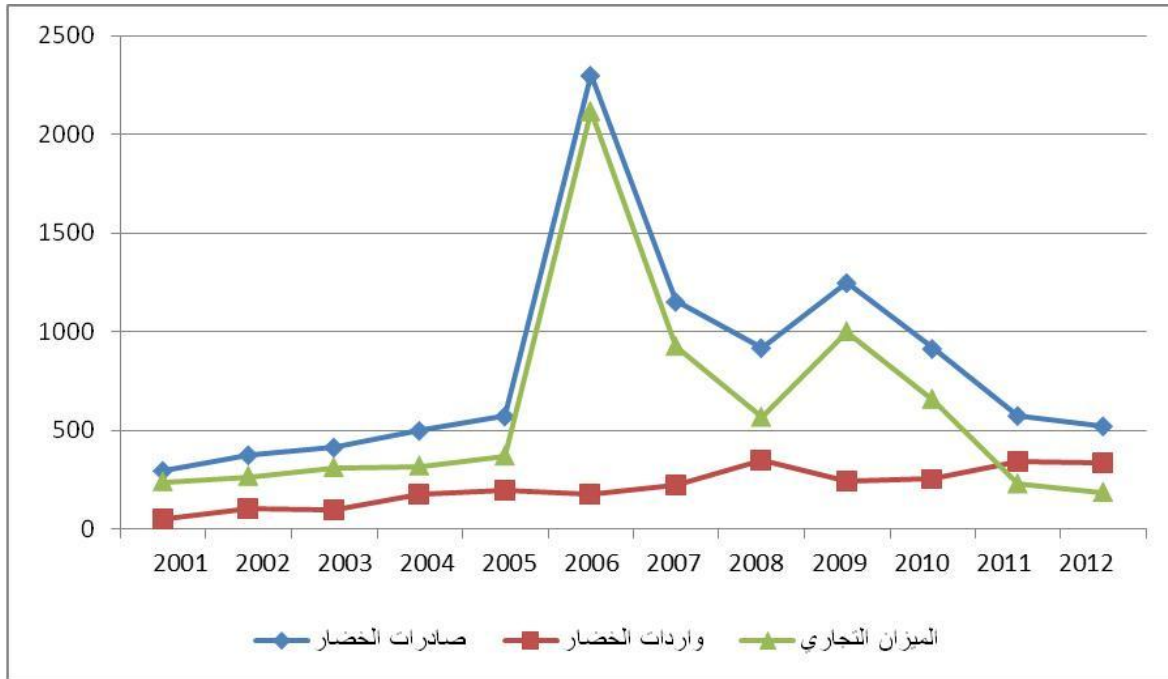
لكن العامين 2011 و 2012 شهدا انخفاضاً كبيراً في الميزان التجاري للخضار والفواكه، حيث سجل انخفاضاً بمقدار 429 و472.36 ألف طن على التوالي بالنسبة للخضار بقيمة 10010.11 و11165.79 مليون ل.س في هذين العامين على التوالي مقارنة بالعام 2010 و بمقدار 169.34 و248.6 ألف طن على التوالي بالنسبة للفواكه قيمتها 2744.65 و4492.57 مليون ل.س على التوالي. ويعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات السورية من الخضار والفواكه بشكل كبير في هذين العامين نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدها البلد مع بداية الأزمة في العام 2011 والتي حدثت كثيراً من الصادرات، مترافقة مع زيادة كبيرة في الواردات من الخضار والفواكه في ذلك العامين أيضاً.

### 2-2 الاتجاه العام لتطور الصادرات السورية للخضار والفواكه:

شكلت الخضار والفواكه أهمية كبيرة بالنسبة للصادرات السورية خلال الفترة (2001-2012)، حيث بلغت الكمية المصدرة منها 814.9 ألف طن للخضار و401.55 ألف طن للفواكه مشكلة نسبة 24.64% و12.14% على التوالي من إجمالي كمية الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة المذكورة، كما بلغت قيمتها 12893.9 مليون ل.س بالنسبة للصادرات من الخضار و9642.15 مليون ل.س للفواكه مشكلة 13.75% و10.28% على التوالي من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية كمتوسط لنفس الفترة.

وقد ازدادت صادرات الخضار والفواكه خلال الفترة المدروسة بمعدل نمو سنوي قدره 5.31% و7.63% على التوالي بالنسبة للكمية و6.07% و9.19% على التوالي بالنسبة للقيمة.

الشكل 1 تطور التجارة السورية للخضار خلال الفترة 2001-2012، (ألف طن).

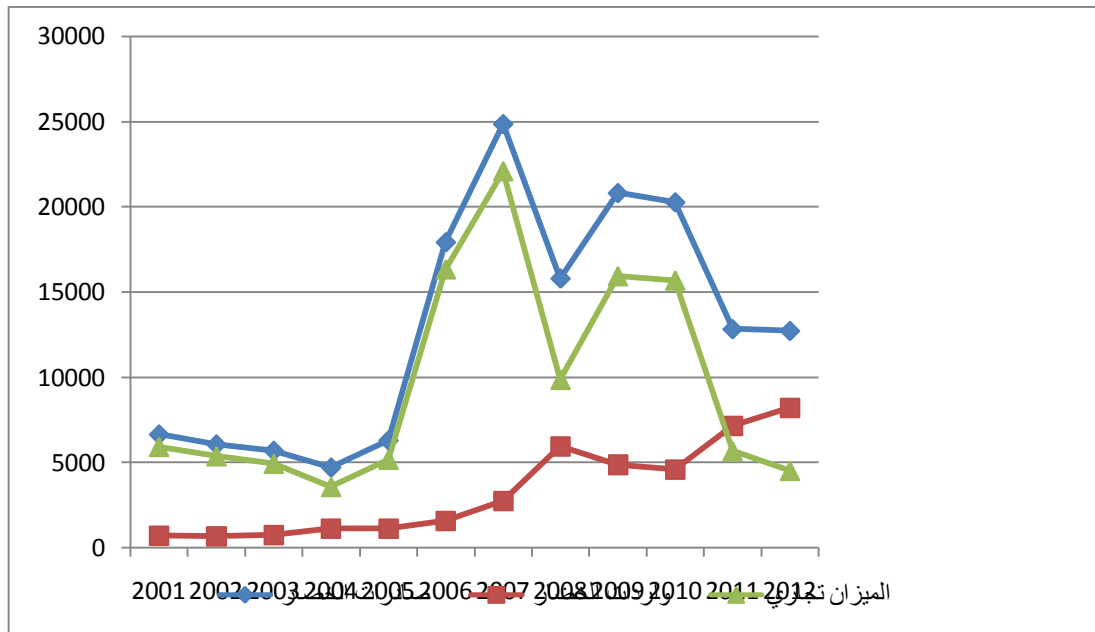


المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

نلاحظ من خلال الشكل (1) أن كمية الخضار المصدرة بلغت 295 ألف طن عام 2001، ثم ارتفعت هذه الكمية تدريجياً خلال الأعوام التالية لتصل إلى ذروتها في عام 2006 حيث بلغت 2299 ألف طن، ويعود ذلك إلى الزيادة في الإنتاج نتيجة تحسن الظروف المناخية واتساع المساحات المزروعة وتكثيف وتطوير الفعاليات الحقلية، هذا إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العقد الماضي بهدف تشجيع تصدير الخضار والفواكه، مثل إلغاء الرسوم المطبقة على بيع القطع الأجنبي الناجم عن تصدير الخضار والفواكه وإلغاء الالتزام بتمويل الواردات من الصادرات والسماح لموردي القطاع الخاص باستيراد سيارات التبريد المستعملة والمقطورات إما من بلد المنشأ أو من غيره. كذلك سمح لمصدري الخضار والفواكه من القطاع الخاص باستيراد خطوط مستعملة للتعبئة والتشميع بشرط ألا تتجاوز مدة الصنع 4 سنوات. (العموري، 2007، ص.7-22).

هذا الارتفاع في الكمية قابله انخفاض متتالي في القيمة حيث بلغت هذه القيمة 6072 مليون ل.س في عام 2002 مسجلة انخفاضاً بمقدار 585.76 مليون ل.س عن العام 2001، وقد استمرت هذه القيمة بالانخفاض خلال العامين التاليين حيث بلغت 5701 مليون ل.س في 2003 و4718 مليون ل.س عام 2004. ثم أخذت هذه الصادرات تتزايد بدءاً من العام 2005 و تطورت بشكل كبير جداً لتصل إلى ذروتها في العام 2007 بقيمة 24864 مليون ل.س بالنسبة للخضار.

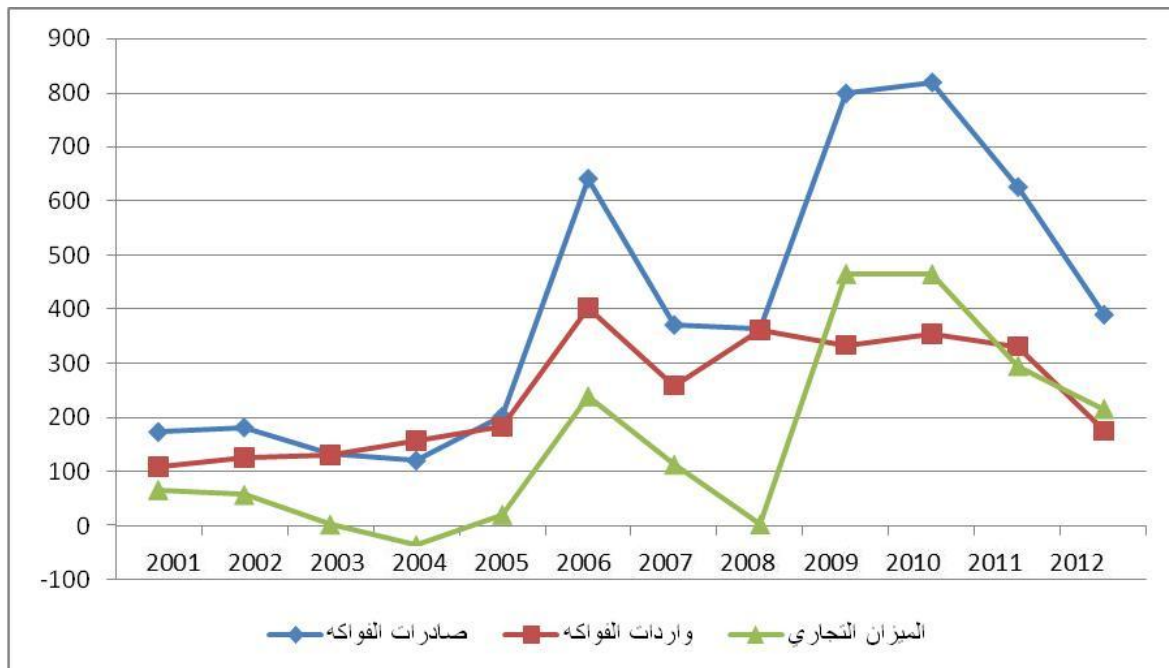
الشكل 2 تطور التجارة السورية للخضار خلال الفترة 2001-2012، (مليون ل.س).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

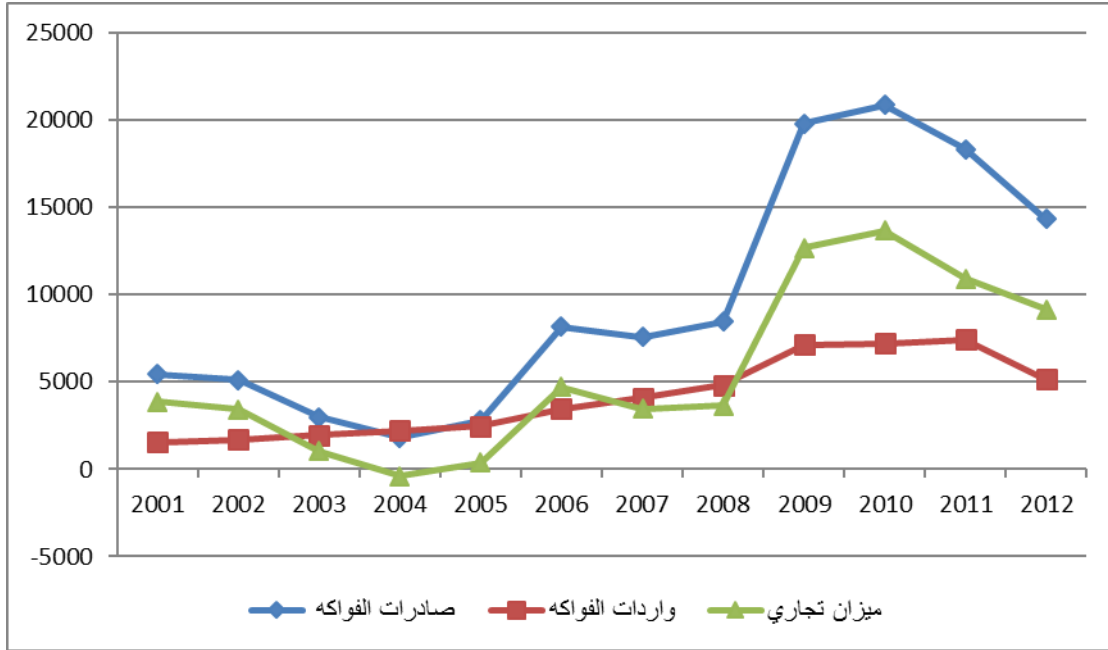
أما بالنسبة لصادرات الفواكه فقد أظهرت تراجيحاً كبيراً في كمياتها وقيمتها بين سنة وأخرى خلال الفترة (2001-2012) وتنتج هذه التذبذبات عن تغير الظروف المناخية بين عام وآخر وأثرها على إجمالي الناتج الزراعي وبالتالي على الصادرات الزراعية وكذلك تغيرات الأسعار العالمية وأثرها على قيمة الصادرات .

الشكل 3 تطور التجارة السورية للفواكه خلال الفترة 2001-2012، (ألف طن).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

الشكل 4 تطور التجارة السورية للفواكه خلال الفترة 2001-2012، (مليون ل.س).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

نلاحظ من خلال الشكلين (3 و 4) أنه وبعد انخفاض كل من كمية وقيمة صادرات الفواكه بشكل متتالي في بداية الفترة المدروسة، فقد انتعشت هذه الصادرات في العام 2005 ووصلت كميتها إلى 202 ألف طن بقيمة 2809.88 مليون ل.س، وهو العام الذي بدأ فيه التطبيق الشامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي تم بموجبه السماح بتجارة كافة السلع والإعفاء من كافة الرسوم الجمركية، وقد بلغت صادرات الفواكه ذروتها في العام 2010 بكمية قدرها 818 ألف طن قيمتها 20865 مليون ل.س.

ولكن لا بد من الإشارة إلى تراجع الصادرات السورية من الخضار والفواكه بشكل كبير جداً في العامين 2011 و2012 حيث سجلت انخفاضاً بمقدار 7.4 و7.5 مليار ل.س على التوالي بالنسبة للخضار وبمقدار 2.5 و6.5 مليار ل.س على التوالي للفواكه، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها تراجع الإنتاج نتيجة الأحداث الأمنية وعدم توفر الطرق الآمنة للنقل مما أدى بدوره إلى تراجع التصدير، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية المفروضة على القطر.

## 2-3- الاتجاه العام لتطور الواردات السورية من الخضار والفواكه:

بلغت نسبة مساهمة واردات كل من الخضار والفواكه 3.71% و 4.23% على التوالي في إجمالي كمية المستوردات الزراعية، كما كانت مساهمتها 2.85% للخضار و 3.55% للفواكه فقط بالنسبة للقيمة كمتوسط للفترة المدروسة، وذلك بسبب سياسات حماية المنتجين السابقة التي كانت تمنع استيراد هذه المحاصيل، فقد تم حظر استيراد جميع أنواع الخضار والفواكه خلال التسعينات، ولكن مع بداية العام 2005 بدأ تحول كبير نجم عن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي أزال التعرفة الجمركية على المستوردات من الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية وسمح معها بتبادل السلع التي كانت محظورة من الاستيراد.

وقد ازدادت الواردات السورية من الخضار بشكل أسرع بكثير من زيادة صادراتها خلال الفترة (2001-2012)، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 18.2% للكمية و 24.61% للقيمة<sup>1</sup> للواردات من الخضار، مقابل معدل نمو سنوي مقداره 5.31% و 6.07% فقط بالنسبة لكمية وقيمة الصادرات منها على التوالي. أما فيما يتعلق بالفواكه فقد ازدادت كمية الواردات منها بمعدل نمو سنوي بلغ 4.46% خلال الفترة المدروسة بينما زادت قيمتها بشكل ملحوظ وبمعدل نمو 11.44% سنوياً، وهذا يشير إلى أن أسعار الفواكه التي استوردتها سورية هي التي سجلت أرقاماً مرتفعة خلال الفترة المدروسة.

ويبين الشكلان (1) و(3) كذلك أن واردات الخضار والفواكه بلغت 53 ألف طن و 108 ألف طن على التوالي في عام 2001 بقيمة 729.54 مليون ل.س للخضار و 1563.85 مليون ل.س للفواكه في ذلك العام (الشكل 2 و 4)، ثم تطورت هذه الواردات بشكل تدريجي خلال الأعوام التالية لتصل إلى حدها الأعلى في عام 2008 بالنسبة للخضار حيث بلغت 349 ألف طن في ذلك العام، بينما بلغت واردات الفواكه حدها الأعلى في العام 2006 بمقدار 402 ألف طن ويعزى هذا الارتفاع إلى إلغاء معوقات الاستيراد التي كانت مطبقة سابقاً على السلع الزراعية، فمنذ حررت سورية تجارتها الخارجية تم السماح بدخول العديد من المنتجات الزراعية التي كانت ممنوعة من الدخول إلى الأسواق السورية سابقاً مما أدى إلى زيادة مستورداتها الزراعية بشكل كبير. أما من حيث القيمة فقد بلغت واردات الخضار ذروتها في العام 2012 بقيمة 8208 مليون ل.س، بينما بلغت واردات الفواكه ذروتها في العام 2011 بقيمة 7434.38 مليون ل.س في ذلك العام، وقد يكون ذلك بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة السورية بشكل كبير في السنتين الأخيرتين نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية.

<sup>1</sup> الحساب بالقيمة الجارية.



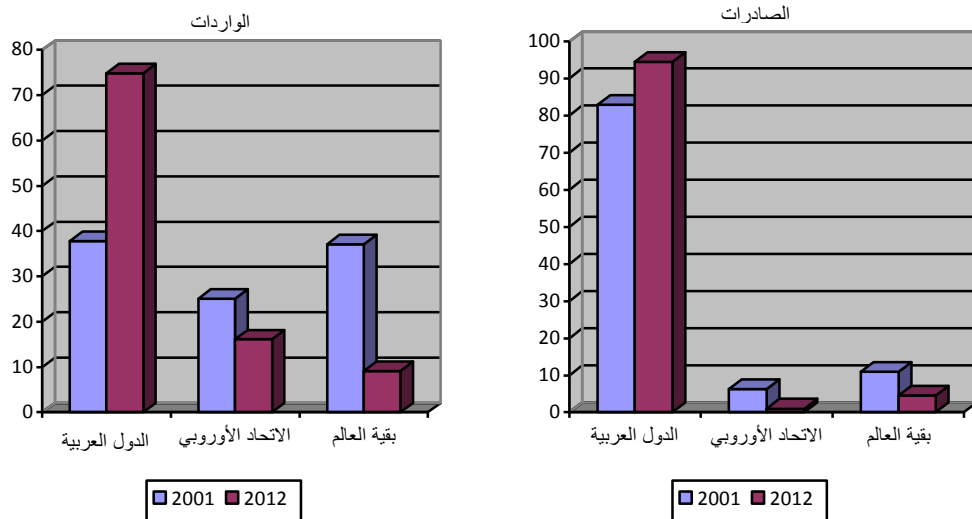
## 2-2- أهم الشركاء التجاريين لسورية في تجارة الفواكه والخضار (كمجموعات دول):

### 1-2-2 أهم الشركاء التجاريين لسورية في تجارة الخضار (كمجموعات دول):

فيما يخص التبادل التجاري مع أهم الشركاء الرئيسيين على مستوى المناطق خلال الفترة المدروسة، مازالت الدول العربية الشريك التجاري الأكبر لسورية حتى العام 2012، وبحصة قدرها 94.44% من إجمالي الصادرات السورية للخضار و74.78% للواردات مقارنة بحصة قدرها 82.88% بالنسبة للصادرات و37.77% للواردات في العام 2001، إلا أن العام 2012 شهد تراجعاً ملحوظاً في حجم التجارة السورية مع الدول العربية مقارنة بالعام 2010 حيث انخفضت مساهمة هذه الدول في إجمالي صادرات الخضار السورية بمقدار 1.93%، وبمقدار 7.22% بالنسبة للواردات، وهو ما يعكس حجم الضرر الذي لحق بالتجارة السورية جراء العقوبات الاقتصادية الظالمة التي فرضتها هذه الدول على سورية والذي بدأ يظهر بشكل واضح في العام 2012.

أما الاتحاد الأوروبي فقد تراجعت نسبة مساهمته في إجمالي التجارة السورية للخضار من 25.13% عام 2001 إلى 16.13% عام 2012 بالنسبة للواردات ومن 6.22% إلى 1.03% بالنسبة للصادرات، ويعود ذلك إلى الحرب المفروضة على سورية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد عليها مما ساهم بشكل كبير في تراجع حجم التجارة السورية مع هذه الدول.

الشكل 5: حصة أهم الشركاء التجاريين في تجارة الخضار السورية خلال عامي 2001 و2012، (%).



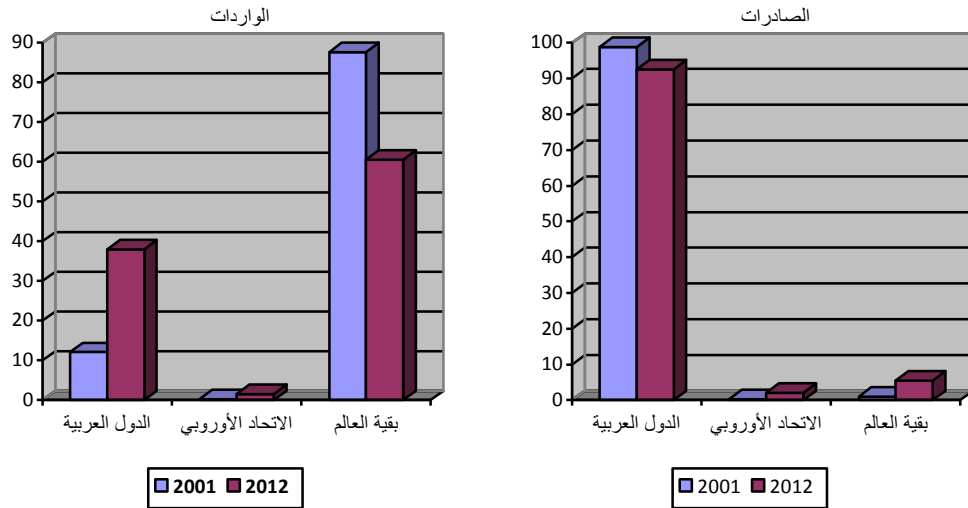
المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

### 2-2-2 أهم الشركاء التجاريين لسورية في تجارة الفواكه (كمجموعات دول):

فيما يتعلق بالفواكه، فقد بقيت الحصة الأكبر للدول العربية من إجمالي الصادرات السورية للفواكه بالرغم من تراجع هذه الحصة من 98.87% في العام 2001 إلى 92.52% عام 2012، أما بالنسبة للواردات فقد ازدادت حصتها من

12.1% عام 2001 إلى 37.97% عام 2012. بينما بلغت نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي 2% و1.5% من إجمالي الصادرات والواردات السورية للفواكه على التوالي عام 2012.

الشكل 6: حصة أهم الشركاء التجاريين في تجارة الفواكه السورية خلال عامي 2001 و 2012، (%).



المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

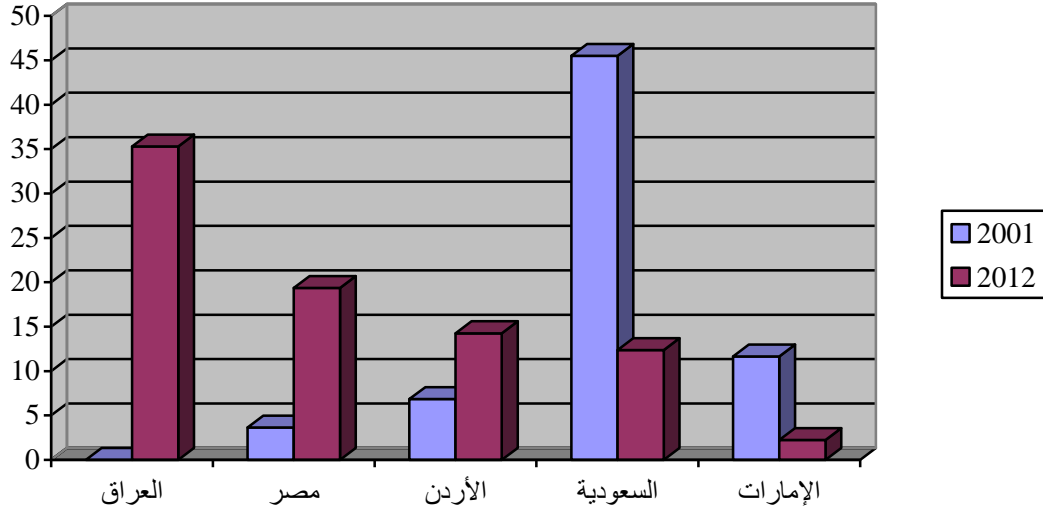
### 2-3- أهم الشركاء التجاريين لسورية في تجارة الفواكه والخضار (كدول مفردة):

يظهر الشكل (7) تطور صادرات الفواكه السورية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة (2001-2012)، حيث نلاحظ من خلاله أن صادرات سورية من الفواكه إلى دول الخليج مثل السعودية والإمارات قد تراجعت خلال الفترة المدروسة، بينما زادت صادراتها إلى الدول المجاورة كالعراق مثلاً الذي احتل المرتبة الأولى كأهم سوق للصادرات السورية من الفواكه في العام 2012 وبنسبة 35.3% من إجمالي صادرات الفواكه، في حين أنه لم يكن من ضمن الدول التي تصدر لها سورية في السنتين الأوليتين من الفترة المدروسة، ويليه مصر في المرتبة الثانية حيث زادت وارداتها من سورية من 3.64% عام 2001 إلى 19.36% في 2012، ثم الأردن في المرتبة الثالثة وبحصة قدرها 14.26%، بينما تراجعت السعودية إلى المركز الرابع بعد أن كانت تصدر قائمة أهم الدول المستوردة للصادرات السورية من الفواكه في عام 2001 حيث انخفضت حصتها من إجمالي الصادرات من 45.49% إلى 12.36%، وكذلك الحال بالنسبة للإمارات التي تراجعت حصتها من 11.65% إلى 2.22% من إجمالي صادرات الفواكه السورية (الشكل 7).

ويعزى هذا التراجع إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت من أوائل الدول التي فرضت العقوبات الاقتصادية الظالمة على سورية وبادرت بتطبيقها في الربع الأخير من العام 2011، بينما أبدت بعض الدول المجاورة كالعراق ولبنان تحفظاً على هذه العقوبات وتريثت في تطبيقها، هذا بالإضافة إلى أن سورية كانت قد بدأت منذ عدة سنوات بالتوجه نحو زيادة التبادل التجاري لهذه المحاصيل مع الدول المجاورة على حساب الدول الأكثر بعداً ضمن المنطقة، وهذا توجه منطقي اقتصادياً نظراً للقرب الجغرافي الذي يساهم في تخفيض تكاليف النقل وسهولة التسويق.

وقد شكلت الصادرات من هذه الدول الخمس مجتمعة 83.5% من إجمالي الصادرات السورية للفواكه في عام 2012، في حين بلغت هذه النسبة 67.62% في العام 2001.

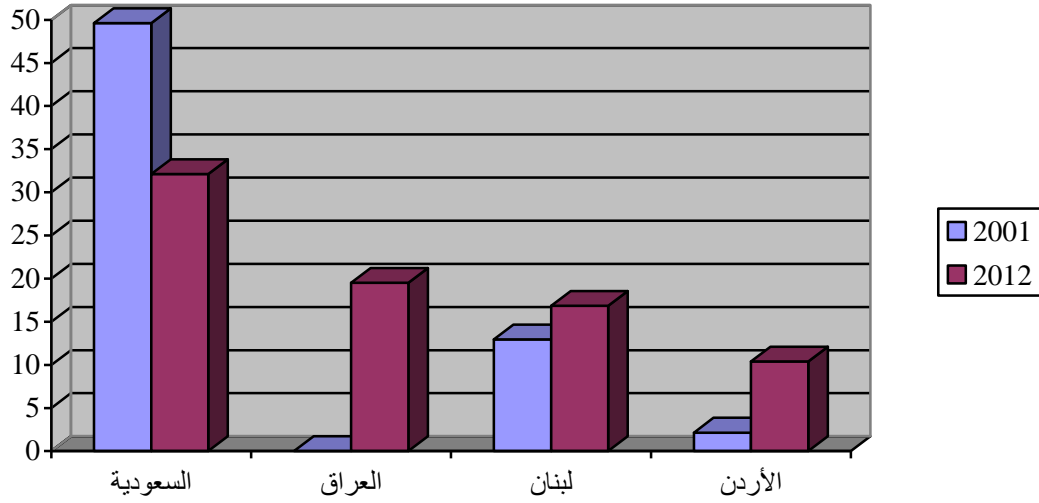
الشكل 7: الوجهات الرئيسية للصادرات السورية من الفواكه خلال عامي 2001 و 2012، (%).



المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

أما فيما يتعلق بالصادرات من الخضار، فبالرغم من تراجع نسبة مساهمة السعودية في إجمالي صادرات الخضار السورية من 49.6% عام 2001 إلى 32.13% عام 2012، إلا أنها ظلت تحتل مركز الصدارة كأهم دولة مستوردة للخضار السورية، بالمقابل تزايدت مشاركة دول أخرى بشكل كبير كالعراق الذي جاء في المركز الثاني في قائمة أهم الدول المستوردة للخضار السورية بحصة قدرها 19.5% في عام 2012 بينما لم يكن وارداً في قائمة أهم الشركاء عام 2001، يليه كل من لبنان والأردن في المركزين الثالث والرابع على التوالي وبحصة قدرها 16.86% بالنسبة للبنان و10.4% بالنسبة للأردن. وقد بلغت نسبة مشاركة هذه الدول معاً 78.89% من إجمالي صادرات الخضار السورية في العام 2012، بينما شكلت نسبة 64.7% عام 2001.

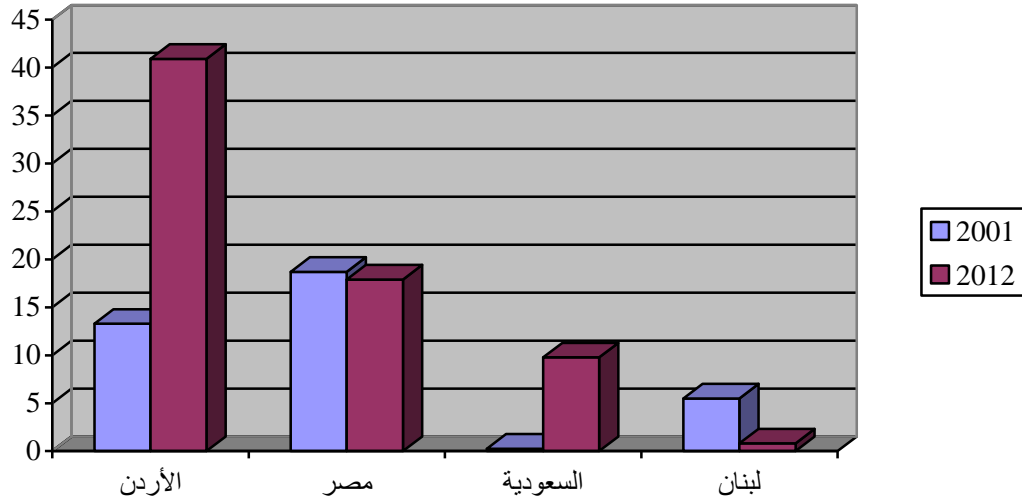
الشكل 8: الوجهات الرئيسية للصادرات السورية من الخضار خلال عامي 2001 و 2012، (%).



المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يبين الشكل (9) التغيير الذي طرأ على حجم الواردات السورية من الخضار من أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة (2001-2012). حيث شكلت أربع دول هي (الأردن ومصر ولبنان والسعودية) 69.44% من إجمالي واردات الخضار السورية من العالم في العام 2012. بينما بلغت نسبة مساهمة هذه الدول مجتمعة 37.77% فقط من إجمالي واردات الخضار السورية من دول العالم لعام 2001، وقد أتت الأردن في المرتبة الأولى كأهم دولة مصدرة للخضار إلى سورية في العام 2012 حيث بلغت مساهمتها 40.9% في ذلك العام، بينما تراجعت مصر إلى المرتبة الثانية بعد أن كانت تحتل الصدارة في العام 2001، حيث انخفضت مساهمتها من 18.7% إلى 17.9%، أما لبنان فقد تراجع إلى المركز الرابع من 5.49% في 2001 إلى 0.81% في 2012 لتحل محله السعودية في المركز الثالث بحصة قدرها 9.78% في العام 2012 (0.26% في 2001).

الشكل 9: المصادر الرئيسية للواردات السورية من الخضار خلال عامي 2001 و 2012، (%).

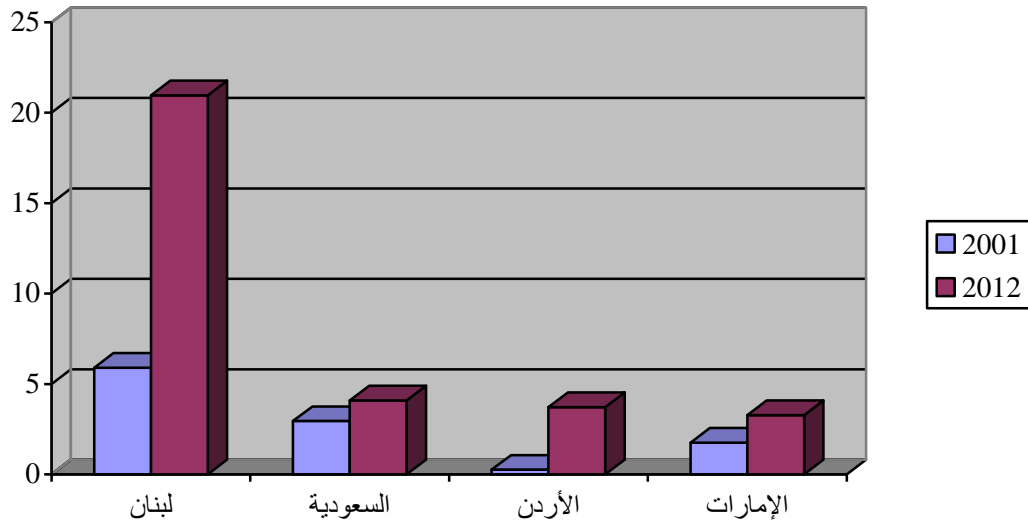


المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وبالنظر إلى الشكل (10) الذي يظهر تطور واردات الفواكه السورية من أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة (2001-2012)، نرى أن ترتيب الشركاء التجاريين لم يختلف كثيراً في نهاية الفترة المدروسة عن بدايتها، فقد بقي لبنان يحتل المركز الأول كأهم مصدر للواردات السورية من الفواكه وبحصة قدرها 20.96% من إجمالي واردات الفواكه من دول العالم في العام 2012 (5.9 في 2001)، بينما جاءت السعودية في المركز الثاني وبنسبة 4.09% (2.95% عام 2001)، في حين تراجعت الإمارات إلى المركز الرابع وبنسبة 3.28% لتحل محلها الأردن في المركز الثالث مشكلة 3.72% من إجمالي واردات الفواكه السورية من دول العالم في عام 2012 بعد أن كانت حصتها لا تذكر ضمن قائمة أهم الشركاء في العام 2001.

ويمكن القول بأن التخصص الجغرافي للواردات السورية من هذه المحاصيل يعكس بعض التغيرات ضمن المنطقة العربية باتجاه زيادة التبادل التجاري مع الدول المجاورة.

الشكل 10: المصادر الرئيسية للواردات السورية من الفواكه خلال عامي 2001 و 2012، (%).

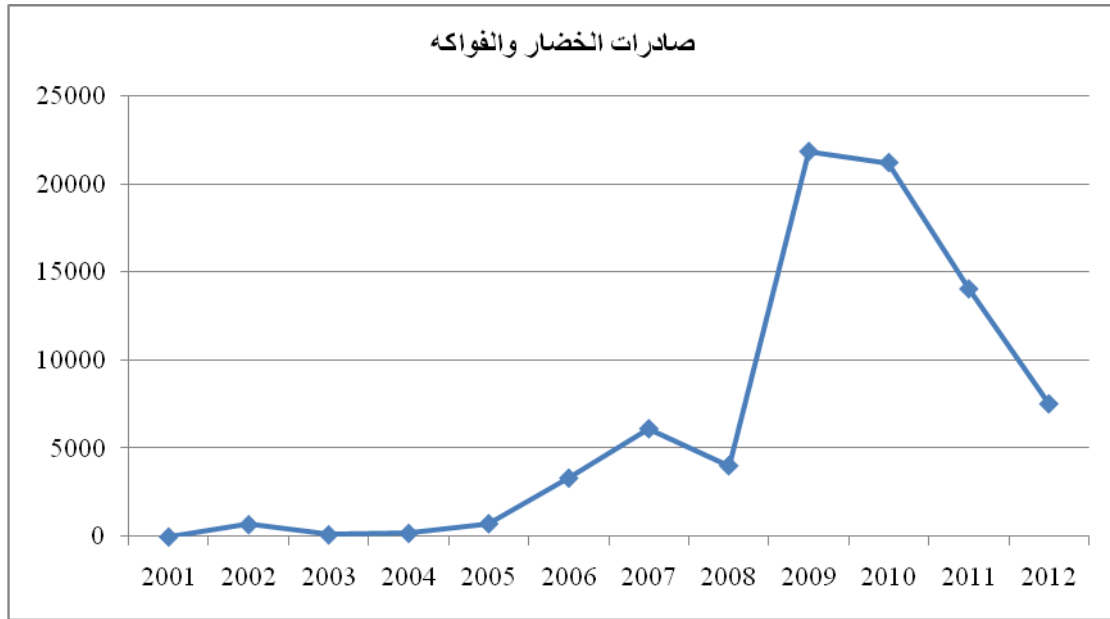


المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

### 3- نظرة خاصة على تجارة الخضار والفواكه السورية مع العراق:

يعتبر العراق الوجهة التصديرية الرئيسية للخضار والفواكه السورية حيث بلغت قيمة الصادرات إليه 6656 مليون ل.س وشكلت نسبة (29,53%) من إجمالي قيمة الصادرات السورية للخضار والفواكه كمتوسط للفترة (2001-2012)، وهذا طبيعي بحكم عامل الجوار حيث أن القرب الجغرافي يلعب دوراً كبيراً في تخفيض تكاليف النقل وبالتالي زيادة التبادل التجاري. كما أن العراق يعتبر بلداً نفطياً حيث كان النفط يؤمن له 95% من مدخولاته من القطع الأجنبي، بينما كما أشار ببيلي (2012) لا يعتمد الناتج الإجمالي المحلي للعراق على الزراعة بشكل أساسي (تساهم الزراعة بنسبة 10% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي) (ببيلي، 2012، ص. 8)، مما يوفر فرصاً كبيرة لتسويق المنتجات الزراعية السورية فيه. وقد بدأت أهمية العراق تتزايد كمشريك تجاري هام لسورية بعد العام 2003 - تاريخ بداية الحرب الامريكية على العراق - حيث بلغت الصادرات اليه في ذلك العام 121.36 مليون ل.س، ثم تطورت بشكل كبير جداً لتبلغ ذروتها في العام 2009 بقيمة 21824 مليون ل.س، كما أن انضمام العراق إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) ساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات السورية إليه خاصة بعد التطبيق الكامل للاتفاقية في العام 2005 وتصفير التعرفة الجمركية بين البلدين. إلا أن العامين 2011 و2012 شهدا هبوطين متتاليين في الصادرات إلى العراق مترافقين مع تراجع إجمالي الصادرات السورية من الخضار والفواكه في هذين العامين أيضاً نتيجة الحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتي بدأ تنفيذها في الربع الأخير من العام 2011 كما ذكرنا سابقاً.

الشكل 11: صادرات الخضار والفواكه السورية إلى العراق خلال الفترة (2001 – 2012)، (مليون ل.س).



المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

وقد كانت أهم المنتجات السورية المصدرة إلى العراق في العام 2012 هي البرتقال بنسبة 8.3% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية للعراق والبطاطا الطازجة أو المبردة بنسبة 4.3%، البندورة الطازجة أو المبردة 2.6%، فواكه آخر طازجة 2.6% وغيرها مثل اليوسفي والتفاح والخوخ والدراق. (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2013).

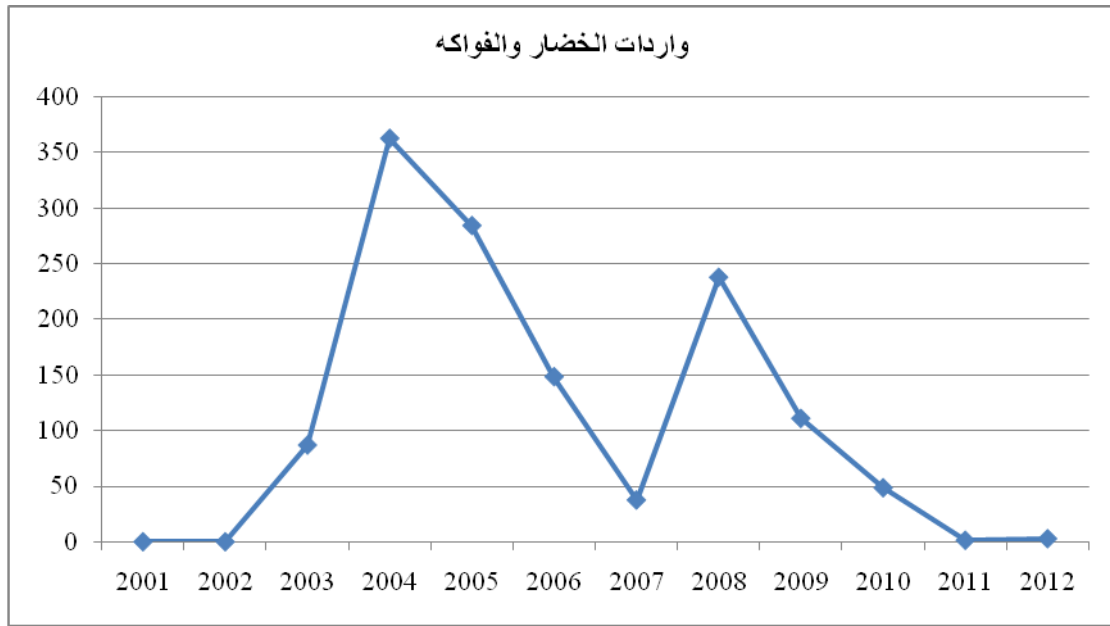
تجدر الإشارة إلى أن هذه المساهمة المرتفعة للسوق العراقية في الصادرات السورية تعود أيضاً إلى انخفاض متطلبات المستهلك من حيث تعبئة وتغليف الخضار والفواكه بالمقارنة مع دول الخليج التي تطورت فيها متطلبات المستهلك نحو مستوى أعلى يصعب الوفاء بها من جانب المصدرين السوريين حيث أن أسواق هذه الدول أصبحت متطلبة كثيراً فيما يتعلق بقضايا النوعية والتي تتضمن الحجم واللون والطعم بسبب ارتفاع معدلات الدخل فيها.

وكنتيجة لهذا اتجهت سورية للأسواق الإقليمية الأقل تطلباً حيث أن احتياجات المستهلكين فيها منخفضة من حيث النوعية وتحتاج إلى مستوى استثمار أقل، فمثلاً تحتاج البطاطا المصدرة إلى دول الخليج إلى عملية توضيب حسب متطلبات السوق بسبب المسافة وطبيعة الاستهلاك للأفراد حيث تنقل من سوق الهال إلى المشغل ليتم توضيبها ثم يعاد القسم الأقل جودة والذي لا يصلح للتوضيب والتصدير ليباع في أسواق الجملة المحلية، وتوضع البطاطا الموضبة في صناديق ذات أوزان محددة ليتم نقلها إلى البلد الذي سيتم التصدير إليه. بينما يقوم التجار بشحن البطاطا إلى دول مثل العراق (دوغمة) بدون إجراء أي عملية توضيب فيتم شراء البطاطا من السوق عن طريق السمسار مقابل عمولة وتنقل مباشرة من سوق الهال بالسيارات إلى سوق الهال في البلد المقصود حيث يكون هناك عملاء للتاجر ليتم بيع المنتج أو يقوم ببيعها لتاجر آخر ليقوم بتصريف المنتج إلى تجار نصف الجملة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية السوق العراقية بالنسبة لسورية إلا أنه كان لها تأثير سلبي واضح من ناحية نوعية المنتجات التي يتم تصديرها إلى هذه

السوق مما جعل المنتج السوري يتراجع من حيث القيمة المضافة بالنسبة لبقية الأسواق مثل روسيا، حيث أن إضافة بعض العمليات مثل التعبئة والتغليف هامة جداً في زيادة القيمة المضافة للمنتج.

أما بالنسبة للواردات من العراق فتعتبر قليلة جداً مقارنة بالصادرات ولا تزال قيمتها هامشية حيث بلغت 109.98 مليون ل.س مشكلة 1.5% فقط من إجمالي واردات الخضار والفواكه السورية كمتوسط للفترة المدروسة، كما انها تميزت بالتذبذب في قيمها، فبينما بلغت أعلى قيمة لها في العام 2004 (مترافقة مع زيادة إجمالي واردات الفواكه السورية بشكل كبير في هذا العام)، وأخذت هذه الواردات بالتراجع بشدة في الأعوام التالية لتسجل هبوطاً حاداً في العام 2007 بقيمة 37.49 مليون ل.س وذلك نتيجة ظروف العراق الداخلية بعد الحرب والاضطرابات الأمنية التي تعرض لها خلال العقد السابق، حيث يعاني العراق من ضعف قطاعه الزراعي بشكل عام رغم وجود نسبة تتراوح بين 30%-40% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة ورغم توفر الموارد المائية بشكل جيد، كما أن العراق يمتلك مزايا في إنتاج وتصدير العديد من المنتجات الزراعية من ضمنها الخضار والفواكه، إلا أن هذه المزايا غير مستغلة لأغراض الإنتاج ويحتاج العراق إلى مدة ليست قصيرة لتنميتها.

الشكل 12: واردات الخضار والفواكه السورية من العراق خلال الفترة (2001 – 2012)، (مليون ل.س).



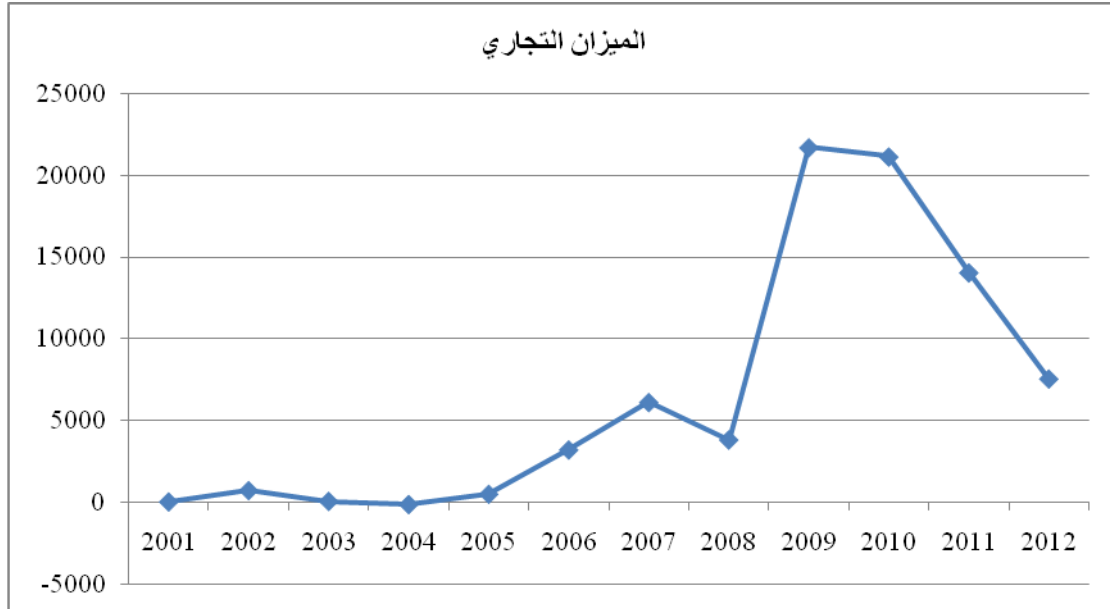
المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

تعتبر تجارة الخضار والفواكه مع العراق رابحة بالنسبة لسورية حيث إن الميزان التجاري كان رابحاً خلال كامل الفترة المدروسة باستثناء العام 2004 الذي سجل عجزاً بسيطاً في الميزان التجاري بمقدار 159.19 مليون ل.س، وقد بلغ الفائض الأعلى في العام 2009 حوالي 2.1 مليار ل.س. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الميزان التجاري في 2008 كان بسبب تراجع قيمة الصادرات في هذا العام نتيجة موجات الجفاف والعوامل الطبيعية التي ضربت البلاد مترافقة مع تحقيق ذروة استيرادية سواء نتيجة تغير أنماط وعادات الاستهلاك المحلي والتوجه نحو سلع الاستيراد أكثر أو نتيجة التسهيلات المفروضة على سلع الاستيراد من قبل الحكومة السورية أو نتيجة الزيادة السكانية. يذكر أنه في عام 2008 تم حصر رسوم الخضار الجمركية برسم واحد حيث قررت وزارة المالية في آب 2008 إخضاع جميع أنواع الخضار



المستوردة لمعدل رسم إنفاق استهلاكي 10%. (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008-2009). كما أنه العام الذي أُعلن فيه 2 حزيران 2008 موعداً لوفاء القائمة السلبية في سورية. (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2007).

الشكل 13: الميزان التجاري للخضار والفواكه السورية مع العراق خلال الفترة (2001 – 2012)، (مليون ل.س).



المصدر: حسابات المؤلف بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

#### 4- لمحة عن الاتفاقية التجارية الموقعة مع روسيا:

بدأت سورية في أواسط العام 2013 إجراءاتها الفعلية لتنفيذ مقايضة السلع بالسلع مع الجانب الروسي، إذ تم التواصل مع جميع الفعاليات الاقتصادية السورية وطلب منهم تحضير ما لديهم من سلع ومنتجات لتبادلها بسلع أخرى مع روسيا، كما تم الاتفاق مع الجانب الروسي على تصدير الغزول والحمضيات والفواكه والخضار ومواد خام أخرى مقابل مقايضتها بجميع السلع التي تنتجها روسيا وتحتاجها السوق السورية. ومن جهة أخرى وقعت الحكومتان السورية والروسية في 23-5-2014 مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي مما يسهم في وضع القواعد القانونية اللازمة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية من أجل تحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2013).

وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة هامة جداً في مجال تعزيز التعاون السوري الروسي الاقتصادي، ومن المفترض لهذه الاتفاقية أن تشكل فرصة كبيرة للسوريين ونافذة اقتصادية واسعة أمام المنتجات السورية، كما ان انقطاع العلاقات التجارية بين روسيا وتركيا مؤخراً يجب أن يؤدي إلى خلق فرصة كبيرة للنهوض بالصادرات السورية التي تراجعت بشكل كبير نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها. إلا أن هناك عدة مشاكل تعرقل عملية التصدير إلى هذه السوق، ومنها طول المدة الزمنية اللازمة لوصول المنتج إلى روسيا ونوعية المنتج، فبالرغم من السعر التنافسي للمنتج السوري في الأسواق الخارجية إلا أن نوعيته ليست منافسة، مثلاً الحمضيات السورية دخلت إلى الأسواق الروسية إلا

أنها لم تستطع أن تثبت وجودها بين الأنواع المتوفرة في هذه السوق، فبالرغم من توفر كميات كبيرة من الفائض من إنتاج الحمضيات عن حاجة الاستهلاك المحلي لكن ليس كل الفائض قابل للتصدير بل فقط نوعيات معينة وبمواصفات عالية الجودة، كما أن الحيازات الصغيرة في الساحل السوري واختلاف الأصناف ضمن المزرعة الواحدة وتنوعها يسبب عدم توفر الكميات القابلة للتصدير بشكل كافي ومنتظم كبقية الدول الأخرى. من جهة أخرى فإن قطع العلاقات الروسية مع تركيا (والتي كانت تشكل الشريك الأكبر لروسيا في الحمضيات) يفترض أن يكون أثره إيجابياً على التصدير السوري، إلا أن دولاً أخرى كالمغرب ومصر وجنوب إفريقيا دخلت بقوة إلى هذه السوق وشكلت منافساً قوياً لسورية، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على مسألة الجودة وزيادة القدرة التصديرية للمنتج السوري لإقناع المستهلكين في هذه الأسواق بشرائه.

ويمكن الاستفادة من تجربة الكرز، ففي عام 2013 تم تصدير كميات كبيرة من الكرز بسبب سعره المنافس جداً في الخارج ونوعية المنتج الممتازة والمرغوبة، حيث يتم تصديره جواً وبالرغم من أن تكلفة النقل الجوي أعلى لكن سعره يغطي هذه التكلفة بشكل ممتاز. كذلك التفاح السوري نوعيته ممتازة ومنافسة الدول الأخرى له تعتبر ضعيفة مقارنة بغيره من المنتجات.

وتعتبر قرية الصادرات والواردات الروسية السورية التي تم افتتاحها مؤخراً في اللاذقية مشروعاً هاماً جداً لتفعيل وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وخاصة بالنسبة للصادرات السورية و تطويرها وإعطائها شكلاً ونوعية تستطيع المنافسة في السوق العالمية بشكل عام والروسية بشكل خاص. يهدف المشروع إلى إيصال السلع السورية للمستهلك الروسي بأجود الأصناف واختصار الوقت وتخفيض التكاليف، وذلك من خلال نقل المنتج من المزرعة إلى المصدر بالطريقة الصحيحة وتأمين خط بحري مباشر لشحن السلع بين البلدين ما يوفر الوقت اللازم لوصول المنتج ويقلل التكاليف المادية، حيث يتم النقل عن طريق الحاويات المبردة والعبارات لضمان وصول المنتج السوري بالجودة العالية إلى الوجهة المطلوبة لتستطيع المنافسة في السوق الروسية.

## 5- اتفاقية الخط الإئتماني مع إيران:

اتفقت الحكومتان السورية والإيرانية في بداية العام 2014 على تأمين حاجات سورية من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي خلال العام 2014 عبر اتفاقية الخط الإئتماني مع إيران، وتضمنت المواد التي سيتم استيرادها من إيران 25 مادة غذائية وزراعية تشمل السكر والرز والبرغل والشاي والسمنة النباتية والزيوت النباتية والطحين والفروج المجمد وغيرها. و بتاريخ 2015/5/19 تم تجديد هذه الاتفاقية من خلال توقيع اتفاقية الخط الإئتماني الثاني بين المصرف التجاري السوري وبنك تنمية الصادرات الإيراني بمبلغ قدره مليار دولار أمريكي أو ما يعادله من العملات الأجنبية لتمويل استيراد بضائع و سلع وتنفيذ مشاريع.

ورغم كل المحاولات والجهود الحثيثة المبذولة، إلا أن المنتجات السورية تواجه حالياً صعوبة في الوصول إلى أسواق مثل هذه الدول الصديقة، وذلك لعدم دراسة الأسواق التي تستهدفها، وعدم معرفة مواصفات المنتجات التي تستهلكها الأسواق الخارجية، وحجم السوق ونوع المادة التعبئة والتغليف المطلوبة، فمثلاً عندما استوردت إيران الحمضيات

السورية لم يستهلكوها لأنها لا تتناسب مع ذوق المستهلك الإيراني، لذلك من المهم تسويق المنتج حسب مواصفات السوق المستوردة وليس وفق مواصفاتنا.

#### 4- أهم المعوقات التي تواجه تجارة الفواكه والخضار السورية:

تناولت العديد من الدراسات تحليل تنظيم أسواق الخضار والفواكه في سورية (Rama, 2000 - Westlake, 2000). وتتفق جميع تلك الدراسات على الفكرة القائلة بأن فعاليات تصدير الخضار والفواكه نادراً ما تستجيب لاستراتيجيات طويلة المدى (Coque and others, 2003)، فقد كان ينظر إلى عملية التصدير في سورية على أنها وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي الذي يتحقق في بعض السنوات وبالتالي تخفيض العرض في الأسواق المحلية، مما يجعل من أرباح التصدير ناجمة عن زيادة الإنتاج المحلي وانخفاض الأسعار بدلاً من العمل المتخصص الموجه للتصدير، كما سيطرت الممارسات التجارية التقليدية على عملية التصدير لفترة طويلة حيث أن التجارة بالقسم الأكبر من الصادرات تتم من قبل المتعاملين غير المتخصصين الذين غالباً ما يقومون بشراء المنتجات من سوق الهال وإعداده للتصدير ومن ثم إعادة الكمية غير القابلة للتصدير إلى أسواق الجملة مجدداً. وقد كان لهذا النظام تأثير سلبي على سمعة المصدرين السوريين في الأسواق الخارجية بسبب عدم الالتزام بالإنتاج المخصص للتصدير والذي يلبي رغبات المستهلك الخارجي وبالتالي عدم القدرة على المنافسة في هذه الأسواق.

ولكن في السنوات الأخيرة أبدى المصدرون تخصصاً أكبر بالإنتاج الموجه أساساً للتصدير، رغبة منهم في تحسين سمعة المنتج السوري في الأسواق الخارجية من خلال تطوير معاملات ما بعد الحصاد والالتزام بالمواصفات والمقاييس التي تطلبها هذه الأسواق.

ومن خلال دراسة ميدانية تم إجراؤها من قبل المؤلفة عام 2012 بهدف تحديد أهم المعوقات التي تواجه تجارة الخضار والفواكه السورية، تم توزيع استبيان على مجتمع مصدري الخضار والفواكه الرئيسيين في سورية وقد تم اختيار هؤلاء المصدرين بحيث يكونون هم أنفسهم مستوردين لمنتجات الخضار والفواكه أيضاً. وقد كانت النتائج على النحو التالي علماً أن هذه المشكلات لا تزال سارية حتى وقتنا الراهن كما أن بعضها قد تفاقم نتيجة تداعيات الحرب على سورية.

#### 4-1- المشكلات والمعوقات التي تواجه مصدري الخضار والفواكه السوريين في الأسواق الخارجية:

نظراً لكثرة المعوقات التي تعترض المصدرين السوريين وتعدد أسبابها فقد تم تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

#### 4-1-1- معوقات تعترض المصدر عند شرائه للمنتج المراد تصديره:

أهم المعوقات التي تعترض المصدر عند شرائه للمنتج المراد تصديره هي ارتفاع نسبة الفاقد بين باب المزرعة وأرض الورشة بسبب حساسية هذه المنتجات لعمليات النقل وتعرضها لأشعة الشمس والعوامل الجوية الأخرى على طول الطريق إلى الورشة إضافة إلى التداول العنيف خلال كافة المراحل التسويقية التي تمر بها للوصول إلى أرض الورشة نتيجة عدم توفر العمالة الخبيرة والمعرفة الكافية بالمواصفات والتقنيات المطلوبة لجمع المنتج، كذلك تعتبر تعبئة المنتج

وتغليفه من أهم المشكلات التي تواجه المصدر حيث يضطر لإعادة التعبئة عند شرائه للمنتجات المراد تصديرها مما يزيد إلى حد كبير من تكاليف العمليات التسويقية وذلك بسبب ارتفاع تكاليف العبوات التصديرية، كما أن نوعية المواد التي تصنع منها هذه العبوات تعتبر كعائق أمام انسجام التعبئة وحاجة المستهلكين في الأسواق التصديرية.

من ناحية أخرى يواجه المصدرون مشكلة حقيقية عندما يتم رفض قسم من الكميات المشتراة من المنتج حيث ينتج عن عملية الفرز وإعادة التعبئة في الورشة قسم من المحاصيل لا يصلح للتصدير وذلك بسبب قيام بعض المنتجين وتجار الضمان بالغش من خلال وضع النوعيات الرديئة للثمار في قعر الصناديق، ولا تقف المشكلة عند هذا الحد حيث يضطر المصدر لإعادة هذه الكميات إلى سوق الجملة مرة أخرى لتباع في السوق المحلية ما يرتب عليه تكاليف إضافية (نقل من المشغل إلى سوق الجملة، عمولة للوسيط، ..) كما أنها ستباع بأسعار منخفضة أي أنه يتحمل خسارة مضاعفة، يضاف إلى هذه المشكلات عدم مطابقة المنتج السوري للمواصفات والمقاييس العالمية من حيث النوعية ودرجات الجودة المطلوبة وأنظمة سلامة الغذاء، كما أن عدم استقرار الكميات المتوفرة للتصدير بسبب تباين الإنتاج تبعاً للظروف المناخية يجعله غير قادر على الالتزام بتأمين الشحنات المطلوبة بشكل منتظم وهذا يضعف موقعه في السوق الإقليمية.

#### 4-1-2 معوقات خاصة بآليات وإجراءات عملية التصدير في سورية:

يعاني المصدرون السوريون من عدم كفاية الدعم الحكومي مقارنة بالدعم في الدول الأخرى إضافة إلى صعوبة الإجراءات اللازمة لتقديم الدعم كما أن فردية العمل في التصدير واعتماده على إقامة الشركات العائلية الصغيرة والمحدودة الحجم يعيق إمكانياتها للتأثير في أوضاع السوق الإقليمية المستهدفة من قبلها، حيث المنافسة تكون أكثر حدة وحيث لا يكون لهذه الشركات نفس القوة التي لها في السوق المحلية.

من جهة أخرى هناك ضعف في عمليات الدعاية والترويج للسلع السورية في الأسواق الخارجية، حيث أن مجال عمل الهيئات التي تهتم بالتسويق والترويج في سورية عام جداً ويشمل السلع الزراعية والصناعية معاً بالإضافة إلى عدم قيام الملحقات التجارية في السفارات السورية بالخارج بالترويج للمنتجات السورية بشكل فعال.

كذلك فإن ضعف كفاءة المصدر في تنفيذ العمليات التسويقية (الفرز والتوضيب والتغليظ) يزيد الأمر سوءاً، حيث أن جميع هذه العمليات تتم بشكل يدوي في أرض الورشة نظراً لعدم وجود خطوط فرز وتوضيب حديثة قادرة على تلبية متطلبات الأسواق التصديرية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف مكثبات الفرز والتوضيب إضافة إلى افتقارهم للعمالة الماهرة المدربة على استخدام التقنيات المتطورة.

#### 4-1-3 معوقات تسويقية تواجه المصدر في الدول المستوردة:

إن رفض بعض الشحنات المصدرة من قبل الدول المستوردة تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المصدر السوري حيث أن هناك أسباب متعددة لرفض هذه الشحنات، بعضها يواجه هؤلاء المصدرين قبل تصديرهم للمنتج خارج البلاد (الأثر المتبقي للمبيدات والمهرمونات الزراعية والذي يظهر من خلال تحليل العينات قبيل دخول الأسواق المستوردة- سوء الفرز- سوء التخزين)، وبعضها الآخر عائد إلى الشروط الصحية المشددة التي تفرضها الدول المستوردة (اشتراط

شهادات دولية معينة - رفض الشهادات الصحية المرفقة وغيرها)، إضافة إلى أسباب أخرى غير مبررة لها علاقة بمزاجية وسياسة هذه الدول العدائية تجاه سورية. أيضاً اختلاف المواصفات والمقاييس المطلوبة للاستيراد بين الدول العربية وعدم الشفافية في تطبيق هذه المواصفات والتقييد بها، حيث أن بعض هذه الدول تقوم بتغييرها دون إشعار مسبق أحياناً كأن يتم تشديد الشروط على دخول البضائع في بعض المواسم (مواسم ذروة الإنتاج في البلد المستورد)، حيث تفرض هذه الدول رسوماً تجارية على البضائع السورية في هذه المواسم أو فرض أنواع مختلفة من القيود الفنية والشروط غير المنطقية للمواصفات<sup>2</sup> ودون إعلام المصدرين السوريين مسبقاً بالقرارات التي تتخذها الدول العربية حيث يفاجئون بهذه القرارات على الحدود.

من ناحية أخرى يواجه المنتج السوري منافسة شديدة في الأسواق العربية من قبل الدول الأخرى المنتجة لنفس الأنواع (سواء الإقليمية أو الأجنبية) ويعود السبب إلى الكميات الكبيرة التي تصدرها هذه الدول مقارنة بالكميات المصدرة من سورية، كما أن تداخل مواسم إنتاج الخضار والفواكه السورية مع مواسم إنتاجها في الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان يؤدي إلى دخولها في المنافسة معها على السوق العربية.

هذا وكما مر سابقاً يلاحظ تراجع الصادرات السورية إلى الأسواق ذات الدخل المرتفع (دول الخليج) والمتطلبية من حيث النوعية، وذلك بسبب اعتماد هذه الدول مواصفات ومقاييس عالية شبيهة بتلك المطلوبة في دول الاتحاد الأوروبي، كما أن بعض دول الخليج أصبحت تنتج حالياً الخضار والفواكه (مثل السعودية) وبالتالي تعطي الأفضلية للاستيراد من دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من باقي دول المنطقة، لكن أغلب المصدرين يفضلون توجيه صادراتهم إلى الأسواق ذات النوعية الأدنى في دول الخليج والتي تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها الأسواق السورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى مشكلة تذبذب الأسعار وعدم استقرارها خاصة في دول الخليج، ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى الزيادات الكبيرة في الكميات المصدرة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بعد أيام قليلة، كما أن ارتفاع درجات الحرارة وعدم القدرة على استخدام التخزين المبرد في أسواق الخليج يساهم في زيادة الضغط على أسعار البيع.

#### 4-2- المشكلات التي تعترض المستوردين السوريين للخضار والفواكه:

تعتبر المشكلات التي تواجه المستوردين قليلة بالمقارنة مع المصدرين ولعل أهمها التشكيك في شهادات المنشأ العربية، حيث أن شهادات المنشأ التي تعطي في بعض الدول العربية ليست صادقة (يتم تزويرها)، مثل حالة الثوم المستورد من دبي والذي يدخل على أنه منتج في دبي بينما هي تقوم باستيراده من الصين ثم يعاد تصديره على أنه سلعة محلية. ولا بد من الإشارة هنا لمكانة ومصداقية شهادات المنشأ السورية المحترمة في جميع الدول العربية.

#### 4-3- المشكلات والصعوبات المشتركة التي يعاني منها كل من المصدرين والمستوردين:

تعتبر مشكلة ارتفاع تكاليف النقل من أهم المشاكل التي تواجه التاجر السوري وخاصة في حالة عدم الاستقرار الأمني التي تعيشها المنطقة عموماً، حيث تشكل تكاليف النقل من ورشات التوضيب في سورية إلى الأسواق الخارجية نسباً مئوية مرتفعة من السعر في هذه السوق، كما أن الضرائب والرسوم الجمركية الكبيرة على البرادات (تختلف حسب

<sup>2</sup> وهو ما يعتبر خرقاً لقواعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا).

الدولة إذا كانت هناك اتفاقية نقل معها أم لا) تزيد من التكاليف بشكل كبير، مما يجعل السلع العربية في وضع غير منافس بالمقارنة مع مثيلاتها المستوردة من الدول الأجنبية عن طريق البحر.

أيضاً هناك معوقات إدارية تتعلق بصعوبة إنجاز المعاملات وكثرة الوثائق والرسوم المفروضة على حركة التجارة بين الدول العربية، حيث أن هذه الرسوم تؤدي إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات الجمركية ولاسيما أنها في تزايد مستمر في ظل الحروب والأزمات في المنطقة خصوصاً في مجال الشحن والتراخيص. ومن المعوقات الإدارية أيضاً الإجراءات الإدارية في نقاط الخروج وفي بلد المقصد، وكذلك معوقات تتعلق بتسيير التجارة (العقبات في دول المرور)، يضاف إلى ذلك كثرة وطول فترة إجراءات التفتيش والتحليل المخبري عند الحدود حيث يعاني المصدرون أحياناً من طول فترة انتظار البرادات على الحدود نتيجة التشدد في إجراءات الكشف والمعينة.

إحدى العقبات الرئيسية أيضاً هي التغيرات المفاجئة أحياناً في القرارات التجارية وعدم استقرارها، مثل الإيقاف المؤقت أو الكامل لبعض الصادرات عند ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وكنيجة لذلك فإن إمكانية المصدرين السوريين لتعزيز ارتباط عملهم مع شركائهم التجاريين يتعرض لعدم الاستقرار أحياناً، كذلك الأمر في حال الاستيراد حيث أن قرارات منع أو تقييد الاستيراد المفاجئة لحماية أسعار بعض المنتجات المحلية من الهبوط وعدم إعلام المستوردين مسبقاً بهذه القرارات يعرضهم لخسائر جسيمة، من جهة أخرى فإن قرارات حظر الاستيراد المفاجئة تؤدي إلى الرد وفق مبدأ المعاملة بالمثل من قبل الدول الأخرى مما يضر بشكل كبير بالتجارة الزراعية السورية.

يضاف إلى ما سبق مشكلات ظهرت أو كانت موجودة وتفاقت بسبب تداعيات الحرب على سورية، ونتيجة اللقاء بعدة جهات معنية بتجارة الخضار والفواكه للتعرف على واقع هذه التجارة تبين أن المشكلة الأبرز حالياً تكمن في خروج بعض المراكز الحدودية عن الخدمة مثل مركز نصيب ومعبر التنف الذين يعتبران أهم المراكز الحدودية بالنسبة للخضار والفواكه ويتم تصدير أكبر الكميات عبرهما. أما بالنسبة لمرفأ طرطوس واللاذقية فيعتبران مهمان أكثر بالنسبة للواردات من الخضار والفواكه، ولكن حالياً يتم تصدير بعض الكميات عبرهما.

كذلك فإن صعوبة تحويل الأموال عبر المصرف المركزي نتيجة العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي السوري (المصرف المركزي والتجاري) أدت إلى صعوبة عملية التصدير وتوجه المصدر نحو التعامل مباشرة مع التجار الخارجيين والذي بدوره أدى إلى زيادة عمليات التهريب والتصدير بشكل غير رسمي.

من جهة أخرى فإن تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار كان من المفترض أن يكون له تأثير إيجابي على زيادة الصادرات السورية، لكن ذلك لم يحدث وهو من الأمور التي يجب دراستها ومعرفة الأسباب وراء ذلك.

انخفاض الإنتاج، فبالرغم من أن حاجة السوق المحلي قلت بسبب انخفاض عدد السكان من جهة وانخفاض دخل المواطن مقارنة بالسعر المرتفع للسلع الغذائية ما أدى إلى تغير سلوك المستهلك المحلي والتوجه نحو استهلاك المنتجات الأرخص ثمناً من جهة أخرى، إلا أن نسبة نقصان الإنتاج كانت أكبر من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات مما أثر على الكميات المتوفرة للتصدير.

كما أن عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة اللازمة لإجراء الدراسات والأبحاث وتزويد صناعات القرار بالمعلومات والمقترحات المناسبة تزيد من صعوبة اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تسهم في تحسين واقع هذه التجارة.

عدم وجود شركات تمنح الشهادة العضوية للمنتج السوري وترعى هذه المنتجات، بالرغم من أن أغلب الخضار والفواكه السورية تعتبر شبه عضوية خالية من الأثر المتبقي للمبيدات الحشرية كالحمضيات والتفاح.

وقد تم التأكيد على ضرورة تشكيل لجنة مراقبة جودة الصادرات وتطبيق المواصفة السورية على الصادرات لمنع الإساءة للمنتج الوطني عندما يخرج على أنه منتج صنف أول بينما هو يندرج تحت الصنف الثاني أو الثالث ويتم اكتشاف ذلك بعد خروجه إلى السوق المستهدفة مما يسبب إساءة للمنتج الوطني بالرغم من سعره المنافس في الأسواق الخارجية.

لكن عملية الرقابة على الصادرات تشكل عقبة أمام المصدرين حيث أنها تحتاج إلى وقت طويل لأخذ العينات إلى المخابر وتحليلها مما يسبب تلف المنتجات وفسادها، كما أن فتح البرادات بشكل متكرر للكشف يسبب عدم الحفاظ على البرودة المناسبة اللازمة لوصول المنتج بالشكل الأمثل إلى السوق المستوردة. لذلك يجب إيجاد الآلية المناسبة لتسريع عملية الرقابة بحيث تتواجد الجهة المسؤولة عنها في المنافذ الحكومية لمنع تأخير البراد على الحدود وبالتالي تلف المنتجات.

## 5- أهم المقترحات لتحسين تجارة الخضار والفواكه السورية:

1- زيادة عدد قرى الشحن بأنواعها الثلاث (بري- بحري- جوي). وتطوير الموجودة حالياً (توجد حالياً واحدة فقط في اللاذقية) من خلال إقامة مصانع لتعبئة وتغليف المنتج حسب المتطلبات العالمية حيث يتم إقامة جميع مشاغل الفرز والتوضيب هذه ضمنها، وتقديم تسهيلات للمصدرين ليتمكنوا من إقامة هذه المشاغل مثل إعطاؤهم نسبة من تكاليف البناء- الكهرباء - النقل - إعفاؤهم من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على مواد البناء وتجهيزات التوضيب. كما يمكن إقامة مخبر قادر على منح المنتجات شهادة جودة حسب المواصفات والمقاييس العالمية.

2- توعية المزارعين عبر الإرشاد الزراعي إلى ضرورة تعبئة منتجاتهم في عبوات تصديرية في الحقل مباشرة لتوفير تكاليف عملية إعادة التعبئة ومساوئها، كذلك تخفيض الضريبة المفروضة على مواد التعبئة والتغليف ومراقبة النوعية المصنوعة منها هذه العبوات لضمان الظروف الملائمة للشحن، فمثلاً تشكل الضريبة المفروضة على مواد التعبئة والتغليف نسبة 10- 15% من إجمالي التكاليف بالنسبة للبندورة الموضبة. (عطية، 2006، ص.3-4).

3- تحسين عمليات الفرز والتصنيف على مستوى المزرعة وتوجيه المزارعين إلى ضرورة مراعاة أن تكون المنتجات المعبأة في الصندوق الواحد على مستوى متقارب من الجودة، وعدّ وضع النوعيات الرديئة في قعر الصندوق مخالفة يحاسب عليها القانون كونها طريقة غش.

4- الإشراف على عمليات الفرز والتوضيب ومنح الشركات الشهادات المعتمدة في الأسواق الدولية (الأيزو).

5- ضرورة تقديم الدعم للمصدرين الزراعيين غير المدعومين بكافة أشكال الدعم: المباشر (بشكل منح مالية على أساس الطن الواحد) وغير المباشر (محروقات- كهرباء- تكاليف النقل- ضرائب) أسوة بالمصدرين في

- الدول الأخرى الذين يتلقون دعوماً من حكوماتهم بمبالغ مالية عالية عند تصديرها، ليكونوا قادرين على المنافسة مع المنافسين الخارجيين.
- 6- تشجيع إقامة شركات التصدير المساهمة الكبرى القادرة على تأمين الشحنات المطلوبة بشكل منتظم وبالكميات والمواصفات المطلوبة.
- 7- التعاون مع الجمعيات الأهلية التي تعنى بقضايا المصدرين مثل اتحاد المصدرين السوريين وجمعية سابيا (جمعية مصدري المنتجات الزراعية السورية) ودعمها و تفعيل دورها في مجال الخضار والفواكه. والاجتماع مع المصدرين والمستوردين للتشاور والتداول في القرارات وتكوين رؤى مشتركة معهم قبل صدورها والبت فيها.
- 8- منح قروض تصديرية وإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على استيراد المكنتات بحيث يمكنهم ذلك من استخدام أجهزة أحدث.
- 9- تفعيل دور الإرشاد بالنسبة لموضوع الأثر المتبقي للكيمياويات المستخدمة.
- 10- توحيد المواصفات والمقاييس الفنية المطلوبة وإجراءات دخول السلع بين الدول العربية وإيجاد آلية صالحة لضبط المخالفات والإلزام بالتعهدات.
- 11- إمكانية التوسع في إنتاج المحاصيل التي يمكن قطفها قبل أو بعد موسم الإنتاج الرئيسية في الدول المنافسة والمستهدفة، ويفترض في المنتج السوري أن يكون أكفاً من منتجات الدول الأخرى في السوق العربية والإقليمية، لكون عامل المسافة يشكل فرصة للمنتج السوري وتحديداً للدول الأخرى.
- 12- دراسة حالة الأسواق المستوردة من حيث الأسعار والاستهلاك لتحديد الفترات التسويقية التي تحقق فيها هذه المنتجات أعلى سعر ممكن في تلك الأسواق.
- 13- التأكد من صحة ومصداقية شهادة المنشأ قبل استيراد البضائع.
- 14- ضرورة مراعاة ظروف السلع الحساسة والسريعة التلف أثناء التفتيش على الحدود واعتماد الأسس العلمية في أخذ العينات وإحداث مراكز تحليل مشتركة على الحدود لتسهيل الكشف المشترك والحصول على الشهادات المخبرية والصحية بحيث تكون نتائجها موثوقة ومعتمدة من قبل جميع الأطراف.
- 15- بما أن الإحصاءات تشير إلى أن التجارة السورية ضمن المنطقة تتركز مع الدول المجاورة، فإنه من الممكن لاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الإقليمية أن تحقق نتائج مماثلة حيث أن عامل القرب الجغرافي يلعب دوراً قوياً في زيادة التجارة.
- 16- إجراء دراسات لتقييم أثر الحرب والعقوبات المفروضة على التجارة السورية لهذه المحاصيل والسلع الزراعية الأخرى التي تشكل أهمية في التجارة السورية كالكمح والكمون وغيرها لتحديد حجم الضرر الذي لحق بها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف منها.
- 17- التركيز على موضوع الترويج لما له من أهمية كبرى في تنمية الصادرات الزراعية من خلال المشاركة في المعارض الزراعية بهدف تطوير التعاون وتبادل الخبرات الزراعية، كذلك دعوة الشركات الأجنبية إلى سورية لكي تتعرف على المنتج السوري، كما أن التسويق الإلكتروني أصبح أمراً لازماً في وقتنا الحالي من خلال إنشاء مواقع سورية متخصصة بالدعاية والترويج للمنتج السوري.



18- تطوير الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة ومنح تفضيلات للمنتجات السورية المصدرة إلى هذه الدول من خلال تخفيض التعرفة الجمركية وسهولة التعاملات وتحويل الأموال (إقامة بنك مشترك بين البلدين) واتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل وتسريع حركة انتقال البضائع بين البلدين.

19- تفعيل دور الملحقات التجارية بهدف توعية التاجر السوري بالشروط والمتطلبات في هذه الأسواق، حيث أن الإجراءات الإدارية بدخول المنتج تختلف ضمن هذه الدول كما أن أذواق المستهلكين تختلف لذلك يجب دراسة أذواق المستهلكين في هذه الدول من حيث نوعية المنتج المطلوبة لكي يتم العمل والتوجيه نحو إنتاجها في سورية.

20- إقامة اتحادات نوعية متخصصة لمنتجات معينة كالحمضيات مثلاً تعتمد آلية معينة وتهتم بقضايا المنتج بدءاً من عملية الإنتاج وصولاً لعملية التصدير بما تتضمنه من مراحل يمر فيها المنتج وتؤدي لزيادة القيمة المضافة.

21- العمل على تنمية الوعي لدى المصدرين السوريين للاهتمام أكثر بقضايا الجودة والمواصفات المطلوبة وأهمية وجود العلامة التجارية على المنتج السوري (label) يذكر فيه اسم المنتج- اسم الشركة- تاريخ الإنتاج ... الخ، لكي يتمكن المنتج من الدخول إلى بعض الأسواق التي تشدد على هذا الموضوع وبناء اسم مميز للمنتج السوري في هذه الأسواق وعدم الاهتمام فقط بالربح السريع على المدى القصير.

22- زيادة الاهتمام أكثر بموضوع الزراعة العضوية وحصول المنتج السوري على الشهادات اللازمة من قبل شركات أجنبية معتمدة لدى الدول التي يتم التصدير إليها.

## المراجع

- الجمهورية العربية السورية. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. *تقرير التجارة الزراعية السورية*. عدة إصدارات. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية. (تقرير دوري).
- العموري، نعمان. (2007) *الميزة النسبية للبطاطا*. ورقة عمل 31. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- ببيلي، محمود. (2013) *مقترح السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية: استكشاف فرص للتجارة الزراعية*. أوراق عمل 52. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- عطية، باسمة. (2006) *الميزة النسبية للبندورة*. ورقة عمل رقم 23. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية. *قاعدة البيانات*. [أونلاين] متاحة على الرابط [http://agriportal.gov.sy/napcsyr/sadb\\_ar.htm](http://agriportal.gov.sy/napcsyr/sadb_ar.htm). [تم الدخول إلى الموقع بتاريخ: السادس عشر من كانون الثاني 2016].
- Coque, J. A. et al. (2003) *Opportunities for Syrian fruit and vegetable exports in the EU market*. Syria: food and agriculture organization of the united nations.
- Rama, D. (2000) *Final Report on Agricultural Marketing and Processing*. Damascus : FAO.
- Westlake, M. (2000) *Final Report on Citrus Sector*. Damascus: FAO, Government of Italy Cooperative Programme.